86 سلسلة محاضرات الإمارات

مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

إهداء 2005

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 86 ـ

مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 9 أيلول/ سبتمبر 2002

الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-548-1

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +

فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

ما برحت التحولات المأساوية الأخيرة التي شهدها النظام الكوني - كما جسدتها بشكل جلي هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية - تفرض تأثيرها الشديد في التصورات المحتملة لإحلال وفاق طويل الأمد في دول ضعيفة، كلبنان مثلاً. فهذه التحولات قد أفضت إلى نشوء استراتيجية تتجه شيئاً فشيئاً لتغدو كونية في طابعها، في وقت باتت فيه الحرب على الإرهاب تحتل أعلى سلَّم أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في هذا العالم دون منازع. وثمة مفاهيم من قبيل "الدبلوماسية الوقائية" و "الضربات الإجهاضية" صارت تحل بديلاً عن مقاربات سابقة، من مثل: "الردع" و "الاحتواء".

ومهما يكن من أمر، فإن النظام الأمني الكوني السائر نحو التبلور، والخاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، صار يواجه التحديات المتمثلة في الصراعات الناشبة ما بين الدول التي فاقت في عددها وحدتها تلك التي تقع داخل الدولة الواحدة.[1] ومن هنا، نجد أن المعضلة الصعبة التي تجابه جميع صنّاع السياسة اليوم هي تلمس السبيل إلى تحقيق الاستقرار في دول تعاني صراعات واضطرابات داخلية كهذه.

لقد حدد الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام 2002 أربعة عوامل تفرض تأثيرها في هذا النظام الأمني الكوني الناشئ. فإلى جانب شيوع تكنولوجيا المعلومات - وهو العامل الأول - فإن العوامل الثلاثة الأخرى هي: عجز عدد من الدول الضعيفة

عن التحكم بتطورات الأحداث فوق أراضيها، والقوى الأمنية المحركة الخارجية، وتعاظم أهمية الأبعاد غير العسكرية لأمن الدولة.[2] وتبدو هذه العوامل وثيقة الصلة بأية محاولة لتفهم المأزق اللبناني، وهي شديدة الوضوح في لبنان منذ عام 1967، ولذلك نجد أنها تتقدم من حيث الزمان على نشوء النظام العالمي الراهن. بل إن هناك من المشككين من يرى أن الدولة اللبنانية قد جرت "عولمتها" - من الناحية الأمنية - منذ تأسيسها.

وسوف تخلص هذه الدراسة - مادامت تقتفي منهجاً بحثياً مماثلاً لهذا الاتجاه في الرأي - إلى إثبات أن استقرار لبنان وديمومته كدولة قابلة للحياة ليسا مرهونين بما يفعله اللبنانيون فحسب، بل إن هناك الكثير أيضاً مما يعتمد على توازن القوى في المحيط الشرق أوسطي، فضلاً عما لدى قوى أخرى من مصالح تدعوها للحفاظ على هذا التوازن.

ويرى مايكل هاندل (Michael Handel) في كتابه الموسوم **دول ضعيفة في النظام الدولي** *Weak States in the International System* أن دوامات الأمن واللا أمن، والنفوذ والضعف، في الدول الضعيفة مثل لبنان، إنما تقررها - وإلى حد بعيد - بنية النظام الدولي وموقع الدولة في ذلك النظام.[3]

ولم يكن لبنان ضحية خلافاته الداخلية فحسب، بل صار ضحية موقعه الجغرافي وبيئته الإقليمية أيضاً. فوقوعه ما بين سوريا وإسرائيل، الدولتين الأقوى منه عسكرياً واللتين تحارب كل منهما الأخرى في منطقة غارقة في عداوات تاريخية عنيفة، لم يفضِ إلا إلى تفاقم حدة مأزق لبنان ومعضلاته الداخلية. أضف إلى ذلك أن النظام الطائفي، كصيغة معترف

بها لتقاسم السلطة في النظام السياسي اللبناني عامة – وهي تعكس توازناً هشاً غير واضح المعالم ما بين الطائفتين المسيحية والمسلمة – لم يكن أهلاً لحسم صراع حاد، ولا قادراً على ردع الاعتداءات القادمة من خارج الحدود.

ومع تصاعد المخاطر والتوترات الإقليمية إبان فترة ما بعد حرب عام 1967، وانجرار لبنان قسراً إلى دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي، لم يعد بمقدور الحكومة اللبنانية انتهاج سياسة تقوم على الحياد. بل لقد ثبت أن سياستها الأمنية التي تستند إلى مقولة: «قوتنا تكمن في ضعفنا» إنما هي مدعاة لانهيار الدولة. فلكي يحالف النجاح أي سياسة تقوم على الحياد ينبغي للنظام السياسي الذي ينتهجها توافر ضمان قدر كاف من الاستقرار الداخلي وسط بيئة إقليمية داعمة. وبقدر تعلق الأمر بلبنان، فإن حياده غدا مرتهناً على نحو خطير بنوايا الآخرين. وبهذا الشأن يذكر إيليا حريق (Iliya Harik) في دراسة له تحت عنوان: **الموارنيون ومستقبل لبنان: حالة من الصراع الطائفي** (*The Maronites and the Future of Lebanon: A Case of Communal Conflict*): «أن المحيط العام إذا كان رازحاً تحت وطأة حالة من الاضطراب الشديد المتطاول، فإن نظاماً يقوم على المشاركة والتعددية، ويرتبط ديموجرافياً وأيديولوجياً بدول أخرى في المنطقة، لن تتاح له فرصة الحفاظ على حياده واستقراره الداخلي. ولعل الأمثلة الأكثر شهرة هنا تتمثل في قبرص ولبنان وإيرلندة».[4]

الحرب العربية ـ الإسرائيلية لعام 1967 وإعادة هيكلة النظام الشرق أوسطي

جاءت عملية إعادة ترتيب البنية الشرق أوسطية إثر الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967 لتعلن بداية نهاية الاستقرار النسبي الذي ساد في

لبنان. فقد اتسمت هذه التحولات بتنامي المقاومة الفلسطينية المسلحة، وانبعاث ظاهرة الأصولية الإسلامية، وتصدع العلاقات ما بين الدول العربية بشأن المبادرات التي تبارت القوى العظمى في طرحها لإيجاد تسوية شرق أوسطية.

وإذ جرى سحق المقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر من عام 1970، وإبرام اتفاقات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، وبين سوريا وإسرائيل عام 1974 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أضحى لبنان ساحة حرب بالإنابة للصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل تعقيداته وتحولاته. وقد أدى لبنان أصلاً دور المضيف الأساسي لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين نتيجة لحرب عام 1948. كما أن اندحار الدول العربية في حرب عام 1967 جاء ليذكي توق الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم الخاصة بهم وليعزز التزامهم بتقرير شكل مصيرهم بأنفسهم دون الاتكال على الحكومات العربية لتحرير فلسطين. فلم يتبق للمقاتلين الفلسطينيين، إذاً، سوى لبنان قاعدة برية وحيدة يشنون هجماتهم على إسرائيل انطلاقاً منها.

هذه الحقيقة، التي اقترنت بمصالح دول أخرى في توظيف الأراضي اللبنانية كميدان تخوض فيه صراعاتها هي، إنما أحالت لبنان إلى رهينة لمصالح خارجية. وقد أضحى لبنان إثر تعرض سيادته للخطر عاجزاً عن تحديد معالم سياسة خاصة به حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم تكن الغايات والنوايا التي تضمرها جماعات معينة من العوامل الأساسية التي تقف وراء نشوء أوضاع غير مؤاتية كهذه بقدر ما كان العامل الأساسي ضعف النظام السياسي اللبناني ذاته وهشاشته.

وبات جلياً تماماً أن الحكومة اللبنانية لم تكن مؤهلة للتعامل مع معضلة تصاعد حدة التوترات الإقليمية منذ حرب عام 1967. فقد جاء دخول المقاومة الفلسطينية إلى لبنان ليوجه الضربة الحاسمة لعملية إحلال التوازن الداخلي في لبنان. وبتأثير ضغوط عربية – مارستها مصر تحديداً – أقدمت الحكومة اللبنانية عام 1969 على توقيع اتفاقية القاهرة؛ لتضفي بذلك الشرعية على الوجود الفلسطيني المسلح في البلاد؛ ولتضاعف الأخطار التي تتعرض لها سيادة لبنان واستقلاله وأمنه. وبحلول عام 1975 شكّل وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ما غدا فعلياً حالة الدولة داخل الدولة؛ ليسهم بذلك في نشوب مجابهة دموية طال بها الأمد، وجمعت كل أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي الرئيسية، بما في ذلك لاعبو القوى العظمى. ولأن الفلسطينيين في معظمهم مسلمون من السنة، وقد انضووا تحت لواء تحالف قوي مع الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط، فشكّلوا بذلك تهديداً لا سابق له للطائفة المسيحية المارونية ولموقعها المهيمن على النظام السياسي اللبناني، فقد زاد هذا الوضع من حدة المخاوف التاريخية للطائفة المارونية من تهميش دورها واضطهادها.

وفي هذا الصدد يرى إدوارد عازار (Edward Azar) في مؤلفه الموسوم لبنان: **صراع على الحكم الذاتي** - *(Lebanon: An Autonomous Conflict)* أن جذور الصراعات الطويلة الأمد تمتد إلى الخشية الواضحة من التهميش. وصراعات كهذه إن هي نشبت في دول كلبنان، مثلاً – حيث ليس من طائفة بذاتها قادرة فيه على بسط هيمنتها على غيرها من الطوائف أو الاندماج بها، أو حتى مجرد حل إحداها – فإن المخاوف التي تفرزها هذه الصراعات ستفضي دون ريب إلى انتهاج استراتيجية واحدة لا وجود

لغيرها، وهذه الاستراتيجية هي التوجه إلى الاعتماد على قوى خارجية، سواء أكانت هذه جماعات أم طوائف معينة أم دولاً أخرى. ولعل المفارقة في مثل هذا التوجه، وما سينطوي عليه من وضع تراجيدي بنهاية المطاف، كون القوى الداعمة المحتملة لن تنفع إلا في إدامة الصراع الأصلي وتعميقه. فلهذه القوى مشروعاتها وبرامجها الخاصة بها، وسجلاتها التاريخية، ومخاوفها الشديدة من التهميش، وهي لذلك قلّما يجدي الاعتماد عليها.[5]

ولقد ولَّد تأثير العوامل غير اللبنانية في الصراع اللبناني ثلاثة أنماط متميزة من الحروب في لبنان ما بين عامي 1975 و1990، وتلك هي: حروب داخل لبنان، وأخرى تتعلق بلبنان، وثالثة عبر لبنان.[6]

وجاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 ليشكل حدثاً فاصلاً يحدد هذه الأنماط الثلاثة من الحروب بمرحلتين أساسيتين اثنتين: مرحلة ما قبل عام 1982 ومرحلة ما بعده.[7] واللاعبون الإقليميون الأساسيون في هذه الحروب هم: الفلسطينيون، وسوريا، وإسرائيل، يضاف إليهم بعض دول الجوار الأبعد موقعاً كالعراق وإيران. أما التدخل الخارجي في الحرب فقد تجلى في أوضح صوره بتحركات الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

وإذا كانت هذه الدراسة لا تستهدف البحث في المراحل المختلفة للصراع في لبنان، فإنه من المهم – مع ذلك – التنبيه على أن هذه الحروب المتعددة برغم تدني حدتها، قد أفضت – من بين ما أفضت إليه – إلى التعجيل بانهيار الدولة اللبنانية، وإضعاف موقع منظمة التحرير

الفلسطينية؛ جراء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وتنامي النزعة القتالية لدى الحركات الشيعية فيه من خلال الدعم الإيراني لها، ودخول قوات عسكرية أجنبية إلى البلاد إما بدعوة منها أو باحتلال لها.

ومن بين الأطراف الخارجية الضالعة في الصراع اللبناني، عمدت كل من سوريا وإسرائيل إلى ممارسة نفوذ لا نظير له في الساحة اللبنانية إما بفضل وجودهما العسكري المباشر وإما بتقديم الدعم غير المباشر لحلفائهما اللبنانيين. ومرة أخرى فإن عامل الخوف، كقوة محركة، ربما فسَّر العديد من جوانب التورط الإسرائيلي والسوري وأبعاده في لبنان.

إسرائيل

إن الهاجس الدائم الذي استحوذ على إسرائيل حيال أمنها إنما ينبع من مخاوفها التاريخية - بكل أبعادها - من التهميش والاضطهاد بل من الإبادة - أيضاً - على أيدي الآخرين. فضلاً عن أن الظروف التي أفضت إلى قيام دولة إسرائيل - ومنها ما حدث لليهود من فظائع مثل: "محرقة اليهود" إبَّان الحرب العالمية الثانية، والشكوك التي تحيط بشرعية احتلالها لأراض عربية نتيجة للحروب العربية الإسرائيلية المتعددة وأخلاقيته - قد عززت من موقفها العدائي وارتيابها حيال جاراتها العربيات.

وفي الوقت الذي لا تزعم فيه إسرائيل، رسمياً، لنفسها أية حقوق في الأراضي اللبنانية - وهو ما يشكك فيه أغلب اللبنانيين - فإن ثمة غايات ثلاثاً تحكمت في السياسة الإسرائيلية في لبنان قبل عام 1982: الأولى تلمس السبيل إلى أسلوب التعامل مع الوجود العسكري لمنظمة التحرير

الفلسطينية في لبنان، والثانية تحديد طبيعة الموقف الواجب تبنيه إزاء الميليشيات المسيحية، والثالثة والأخيرة كيفية الرد على الوجود العسكري السوري في لبنان.[8]

إن محاولات إسرائيل - شأنها شأن سائر اللاعبين الآخرين الضالعين في الصراع اللبناني الذي طال به الأمد - لنيل غاياتها عبر التدخل المباشر، جعلت منها شريكاً متمماً في هذا الصراع. وبدءاً بعام 1968، وبفعل الهجمات الفلسطينية على إسرائيل وهجمات هذه الأخيرة المضادة على القواعد الفلسطينية، غدت ممارسة الحياة اليومية مغامرة غير مأمونة العواقب بالنسبة إلى سكان المناطق الريفية من الجنوب اللبناني، ولتتسبب - من ثمَّ - في فرار أعداد لا تحصى من القرويين الشيعيين من منازلهم في الجنوب. وهؤلاء المرحَّلون داخل بلادهم كانوا يتوجهون دوماً صوب الأحياء الفقيرة المكتظة بقاطنيها في جنوب بيروت ليفرضوا المزيد من الضغوط على الحكومة اللبنانية الضعيفة أصلاً.

وفي عام 1978، ومن ثم في عام 1982، شنت إسرائيل عمليتي غزو واسعتي النطاق ضد لبنان لتحتل في أولاهما الجنوب اللبناني بأسره انتهاءً بنهر الليطاني، وإن كانت قد أرغمت على الانسحاب بتأثير ضغوط دولية جرى تنسيقها في إطار قراري مجلس الأمن الدولي 425 و426، وإثر نشر قوات الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان (يونيفيل). وقبل أن تذعن إسرائيل لهذين القرارين وتنسحب من الجنوب، أنشأت هناك حزاماً أمنياً قاده سعد حداد - الضابط السابق في الجيش اللبناني - استهدف في ظاهره ردع هجمات مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تحولت عمليات تعزيز الحزام الأمني هذا وتقويته إلى سمة دائمة من سمات الاستراتيجية

الإسرائيلية في لبنان، التي ظلت قائمة حتى بعد أن وضعت الحرب الأهلية اللبنانية أوزارها، بل إنها في واقع الحال أدت إلى نشوب عمليات عسكرية بين حزب الله، المدعوم إيرانياً، وبين قوات الدفاع الإسرائيلية ما بين عامي 1993 و1996، ومن ثم في أيار/ مايو 2000 قبل وقت قصير من انسحاب إسرائيل من لبنان.

وثانيتهما تتمثل بالغزو الإسرائيلي الثاني الواسع النطاق في عام 1982 وهو الذي قطع الشوط كاملاً حتى بيروت في جهد كاسح لتدمير البنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولاجتثاث قياداتها وقواتها المحاربة في لبنان، مما اقتضى تدخلاً عسكرياً مباشراً من جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا في إطار القوات المتعددة الجنسية. وعادت إسرائيل، مرة أخرى، لتنسحب في نهاية المطاف من لبنان دون أن تبلغ أياً من أهدافها باستثناء إرغام الكوادر التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الرحيل من لبنان، وتوسيع نطاق الحزام الأمني الإسرائيلي في الجنوب اللبناني الذي يشكل ما يُقدر بثمانية بالمئة تقريباً من مجموع الأراضي اللبنانية وملاذاً لما يربو على مئتي ألف مواطن لبناني.[9] كما أن الدعم العسكري الإسرائيلي للقوات المسيحية اللبنانية ولميليشيات "النمور" التابعة لكميل شمعون - الرئيس اللبناني الأسبق - لم يؤت ثماره.

وإثر اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، آلت محاولات إسرائيل الرامية إلى تنصيب نظام سياسي يخضع لهيمنة رجل مسيحي قوي موال لها إلى إخفاق تام. وثمة من طرح من الأسباب ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن

بشير الجميل - المسيحي الماروني قائد القوات اللبنانية - لو كان نجا من محاولة اغتياله، فإن إسرائيل ما كانت لتضع كامل ثقتها فيه أو في المارونيين الذين ربما ما كانوا على استعداد للعمل بصفتهم وكلاء للحكومة الإسرائيلية أو أدوات في يدها.[10]

ولم تكن السياسة التي انتهجتها إسرائيل في لبنان لتغفل علاقتها مع سوريا. فمنذ الحرب العربية ـ الإسرائيلية لعام 1973، عملت إسرائيل جاهدة على إقامة علاقة ردع استراتيجي مع سوريا تستهدف - أولاً - الحؤول دون سوريا أو الأراضي اللبنانية من الهجوم على إسرائيل، والحفاظ - ثانياً - على أفضلية استراتيجية من خلال إدامة القدرة على التقدم عبر وادي البقاع انطلاقاً من حزامها الأمني في الجنوب.

وفي عام 1976، أقامت إسرائيل لنفسها، ولأول مرة، ما أسمته بـ "الخط الأحمر" بينها وبين سوريا. ولقاء قبولها بدخول قوات عسكرية سورية إلى لبنان في حزيران/ يونيو 1976، فرضت إسرائيل شرطين لا يقبلان التفاوض، أولهما أنه ليس لسوريا حق إدخال أنماط معينة من منظومات الأسلحة إلى لبنان، بما في ذلك الطائرات الحربية والقذائف المضادة للطائرات، وثانيهما أنها - أي سوريا - لن تحتل أراضي تقع على مقربة من الحدود الإسرائيلية. ومن هنا بدا أن تفادي الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة كان من بين أولويات كلا الطرفين.[11]

وفي عام 1982، اشتبكت سوريا وإسرائيل في صدام مباشر أثناء التحرك الإسرائيلي لتدمير قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. غير

أن العلاقة الإسرائيلية ـ السورية القائمة على الردع ما لبثت أن عادت بعد عام 1985 إلى سابق عهدها الذي كانت عليه قبل عام 1982. فإسرائيل أبقت سيطرتها الاستراتيجية على الجنوب اللبناني وعلى حزام أمني آخذ بالاتساع، وسوريا تراجعت شيئاً فشيئاً صوب جبل لبنان عام 1983، وإلى وسط بيروت عام 1987، ومن ثم إلى جميع أرجاء العاصمة اللبنانية عام 1990.[12]

وأياً كانت الحال، فإن عدم إقرار اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 بين لبنان وإسرائيل جاء مخيباً لآمال كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. فهذا الاتفاق، الذي كان يُراد به رسم الصيغة النهائية للعلاقات اللبنانية ـ الإسرائيلية، ويقضي في الوقت نفسه بانسحاب إسرائيلي متزامن مع انسحاب سوري، ويمنح إسرائيل عدداً من الامتيازات الاستراتيجية في الجنوب اللبناني. كان قد أجازه البرلمان اللبناني، غير أن الرئيس أمين الجميّل رفضه تحت وطأة ضغوط سوريا وحلفائها في لبنان. أضف إلى ذلك أن انسحاب إسرائيل النهائي من معظم أراضي الجنوب اللبناني في عام 1985 كان قد زاد من حدة مقاومة الحركات الشيعية المقاتلة لما تبقى من الاحتلال الإسرائيلي. وكانت هذه المقاومة قد انتظمت حول جماعتين اثنتين هما حركة أمل وحزب الله، وإن كان هذا الأخير – وقد تأسس عام 1983، أي بعد سنة واحدة من الغزو الإسرائيلي – هو الأشد نزوعاً إلى القتال وقد نفَّذ القسم الأعظم من الهجمات القتالية على إسرائيل على امتداد السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وإلى جانب هذا، نجد أن هذه الجماعة كان ينظر إليها على أنها أداة بيد طهران لتصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، وإقامة جمهورية إسلامية في لبنان، وتحرير فلسطين كلها.

ونتيجة لهذا كله، أخفقت إسرائيل في بلوغ أي من الأهداف التي وضعتها لغزو عام 1982، مع أن الغالبية من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها قد رحلت عن الجنوب لتنشأ بديلاً عنها حركة مقاومة شيعية ذات نزعة قتالية أشد، ورجعت أعدادٌ كبرى من المقاتلين الفلسطينيين تدريجياً إلى الجنوب، فيما استرجعت سوريا نفوذها - إن لم تكن قد عززته - في لبنان.

سوريا

تحددت معالم الاستراتيجيات والقوى المحركة السورية في لبنان هي الأخرى بفعل المخاوف التاريخية التي انتابت القيادة السورية والتي - أي هذه القيادة - كان إحساسها بالقلق يتأتى من طبيعة نظامها السياسي ذاته ومن الموقع الجغرافي لسوريا. فسوريا المحاطة بعدو في إسرائيل، وخصم منافس في العراق، وعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) كتركيا، وبلد سريع التفجر مثل لبنان، وتحكمها أقلية علوية، لديها كل المسوغات التي تدعوها إلى القلق حيال أمنها. كما يراها تيودور هانف (Theodore Hanf) (1994)، فإن: «مطالبة قادة سوريا الحاليين بموقع الزعامة في العالم العربي وإحكام قبضتهم على كل من لبنان والمنظمات الفلسطينية إنما تمليهما عليهم اقتناعاتهم ومعتقداتهم القومية العربية وتمليهما الاستراتيجية التي وضعوها لمجموعتهم العرقية. إذ إن ضياع الأهمية على الصعيد الإقليمي، واقتصار النفوذ داخل سوريا وحدها، يمكن أن يغدوا مقدمة لضياع السلطة في سوريا ذاتها... وبعد أن خضع العلويون لعقود من التمييز والاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، شرعوا يجنون الآن، وللمرة

الأولى في تاريخ سوريا، ثمار السلطة. ولا ريب في أن خشيتهم من فقدانها وإعادتهم من جديد إلى حالة التهميش وانعدام الشأن قد دفعت بهم إلى إقامة نظام أشد قسوة وأكثر استقراراً مما سبق لسوريا أن شهدته من نظم سابقة. . . نظام تقوم سياسته الداخلية على الصرامة والقسوة حفاظاً على السلطة؛ لأن الغالبية العظمى - بخلاف ذلك - كانت ستثأر لنفسها. ومن هنا دأب النظام على التصدي دون رحمة لأي شكل من أشكال المعارضة». [13]

ويساور سوريا قلق لا ينقطع إزاء احتمالات قيام القوى المعادية لها باستخدام لبنان قاعدة تنطلق منها لتقويض النظام السوري. وبسبب من الصراع المتواتر مع إسرائيل، عمدت دمشق إلى عرض مصالحها الأمنية خارج حدودها، وفي لبنان بالذات. ولطالما أعاد الرئيس حافظ الأسد القول: إن من الصعب رسم خط فاصل ما بين أمن لبنان - بمعناه الأوسع - وبين أمن سوريا. [14] لذا، فإن سوريا ترقب أي نشاط يحدث في لبنان يعرِّض أمن نظامها للخطر. ومنذ اندلاع الصراع اللبناني عام 1975، لعبت سوريا دور الوسيط الساعي للحفاظ على ميزان القوى ما بين مختلف الفصائل المتحاربة في لبنان، وتناوبت على ممارسة الضغوط الدبلوماسية تارة والعسكرية تارة أخرى، وعلى تبديل تحالفاتها مرة بعد أخرى وفقاً لرؤيتها لمصالحها الذاتية، لكي تمنع أية فئة لبنانية كانت من إلحاق الهزيمة بالفصائل الأخرى وإحكام سطوتها عليها.

ففي عام 1976، تدخلت سوريا لمصلحة الميليشيات المسيحية للحيلولة دون اندحارها على يد القوات الفلسطينية ـ اللبنانية المتحالفة. ولم يكن

لسوريا من هدف وراء تدخلها هذا سوى منع تأسيس نظام لبناني جديد لا هيمنة لها عليه قد يدفع بسوريا إلى الدخول في مواجهة في غير أوانها مع إسرائيل. وفي خارج إطار "المنطقة الأمنية" التي أعلنتها إسرائيل لنفسها، نجد أن الجيش السوري غدا يتحكم بما يتراوح بين ثلثي الأراضي اللبنانية وثلاثة أرباعها.

والمسؤولون السوريون يعربون دوماً عن اقتناعهم بشرعية الوجود العسكري السوري في لبنان ويؤكدون بقوة أن قواتهم قدمت إلى لبنان بدعوة من الحكومة اللبنانية وبإقرار من جامعة الدول العربية ومن رؤساء الدول العربية عام 1976. ولهذا السبب رفض السوريون انسحاباً متزامناً للقوات السورية والإسرائيلية من لبنان، كما قضى بذلك اتفاق 17 أيار/ مايو 1983، فضلاً عن أن السوريين كانوا ومازالوا يرون في النفوذ الإسرائيلي في لبنان خطراً يتهدد أمنهم القومي ذاته. وطبقاً لما يردده هؤلاء المسؤولون، فإن كان لابد من وجود نفوذ أجنبي في لبنان فلن يكون هذا إلا نفوذاً سورياً فقط. ومرة أخرى، لم يكن للمبادرات السورية المتكررة وغير المثمرة من هدف غير اقتراح محاولات لإحلال المصالحة والوفاق في لبنان، أو دعم ما يُعرض منها، قبل أن يسهم اتفاق الطائف لعام 1989 في دفع حلفاء سوريا من اللبنانيين إلى سدة الحكم، وينأى بالميليشيات المسيحية بعيداً عن إسرائيل، ويعيد تأكيد هوية لبنان العربية، ويجعل من سوريا القوة الإقليمية الوحيدة المطلقة النفوذ في لبنان.[15]

وعلاوة على هذا، وخارج نطاق هذه الغايات والمصالح، حرصت سوريا أيضاً على عقد صلة ما بين تحركاتها في لبنان وبين القوى

الفلسطينية. فالقادة السوريون - كما هو شأنهم دائماً - قد جعلوا من القضية الفلسطينية قضيتهم هم. وفي دراسة لأديب داويشا بعنوان «دوافع التدخل السوري في لبنان»، يقول: أياً كان شكل ارتباط سوريا أيديولوجياً بالقضية الفلسطينية، فإن حاجة القادة السوريين للشرعية العربية تفرض على دمشق انتهاج سياسة تتسم بالفاعلية على نحو ملموس لمصلحة هذه القضية التي تشغل موقع القلب بين الهموم العربية.[16]

بيد أن العلاقات بين القيادتين السورية والفلسطينية، برغم ذلك، ما برحت مشوبة بالتوتر والشكوك المتبادلة. فمنذ عام 1970 لم ينقطع سعي الحكومة السورية لفرض الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية، بل إن سوريا، وفي سياق جهدها لبلوغ هذه الغاية، لم تتردد في استخدام القوة العسكرية. فهي - كما سبق أن ذكرنا - قد دفعت بجيشها عام 1976 للتصدي للفلسطينيين في لبنان، وآزرت عام 1983 تمرداً نشب داخل حركة فتح وبلغ ذروته بإجلاء القوات الموالية لعرفات من شمالي لبنان أواخر العام نفسه، وجاءت "حرب المخيمات" التي دارت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت خلال الفترة من 1985 حتى 1987 بين ميليشيات حركة أمل - المدعومة سورياً - وبين الفصائل الموالية لعرفات. . . لتزيد من تدهور العلاقات ما بين سوريا وبين المنظمة.[17] غير أن الهيمنة السورية على المنظمة باتت تنحسر شيئاً فشيئاً مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكّل النظام البعثي المنافس الحاكم في العراق هو الآخر تحدياً لموقع سوريا في لبنان. فالنظامان السوري والعراقي كانا في حالة نزاع مستديم

بسبب ما بينهما من خلافات شخصية وأيديولوجية، فضلاً عن الدعم الذي قدمته سوريا لإيران إبّان الحرب العراقية-الإيرانية. وتورط العراق في الصراع اللبناني جاء على فترتين، أولاهما خلال الأعوام 1975-1978، والأخرى ما بين عامي 1987 و1989، فقد آزر العراق، على امتداد الفترة الأولى، كلاً من فرع حزب البعث التابع له وجبهة التحرير الفلسطينية إضافة إلى عدد من الحركات التقدمية اللبنانية. وفي أعقاب تدخل سوريا في حزيران/ يونيو عام 1976 إلى جانب المسيحيين، تحول العراق إلى الممول والمعدّ الرئيسي للحركة الوطنية اللبنانية بالسلاح والمال، حتى بعد اتفاق المصالحة الذي عقدته الحركة مع سوريا. وبعد ذاك، وإثر نشوب الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980 وقمع الحركة الشيعية الأصولية في العراق ذاته، اتخذ العراق موقع المدافع عن نفسه في لبنان، فيما تحولت المؤسسات والفصائل التي ساندها إلى هدف لهجمات حركة أمل عليها بدعم من سوريا.[18]

وخلال الفترة من عام 1987 إلى عام 1989، أقام العراق سياسته الجديدة في لبنان على تقديم الدعم لجميع الفصائل التي كان يرى أنها تعارض الوجود السوري في لبنان، ومنها تحديداً منظمة التحرير الفلسطينية، والقوات اللبنانية، ثم أضاف إليها بعد صيف عام 1988 تلك الوحدات من الجيش اللبناني التي انضوت تحت قيادة الجنرال عون. ولقد شهد دعم بغداد القوي للجنرال عون والتحدي الذي يشكله ضد الوجود السوري في لبنان أوضح تعبير له في المواجهة الحادة التي جرت بين صدام حسين وحافظ الأسد خلال القمة العربية التي انعقدت في الدار البيضاء في أيار/ مايو 1989.[19]

وكانت سوريا - إضافة إلى همومها الإقليمية - تتطلع بعين الريبة وسوء الظن إلى الدوافع التي تقف وراء التحركات الأمريكية والغربية عامة في المنطقة، بل لقد قويت مشاعر الريبة هذه إلى حد بعيد مع إبرام اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 بين لبنان وإسرائيل ومع إحياء الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي، وهما الاتفاقان اللذان عززا من مخاوف سوريا وشكوكها من أن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية باتت من الناحية العملية تتخذ منحى منحازاً. وتبعاً لذلك، خلصت سوريا إلى استنتاج مفاده أن الحلّ الوسط والتنازلات العربية مهما بلغ قدرها لن تفلح أبداً في دفع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان لممارسة ضغوطها على إسرائيل لتقديم تنازلات ذات شأن. وعلى أية حال، وبعد أن امتنعت الحكومة اللبنانية عن المصادقة على اتفاق 17 أيار/ مايو 1983، صارت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تقرُّ بما لسوريا من نفوذ في لبنان،[21] فضلاً عن أن إسرائيل ذاتها أدركت أن ليس بمقدورها تجاهل المصالح السورية في لبنان.

وهكذا، وابتداءً بعام 1988، نشأ نمط من أنماط التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين سوريا في لبنان؛ بعد أن خلصت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإقرار بأن السلام لا يمكن إحلاله سواء في الشرق الأوسط أو في لبنان في غياب تعاون وتنسيق سوريين، فيما أفلحت الأخيرة - برغم كل شيء - في تعبئة حلفائها اللبنانيين لإحباط اتفاق 17 أيار/ مايو ولتجبر الأمريكيين وحلفاءهم الغربيين المشاركين في القوات المتعددة الجنسية على الانسحاب من لبنان في آخر المطاف.[22]

التحولات البنيوية على الصعيدين الدولي والإقليمي

وإبّان تسعينيات القرن الماضي، أسهمت التحولات البنيوية الضخمة التي شهدها العالم في عموم أرجائه في إعادة توزيع مراكز القوة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولتفتح بذلك أمام لبنان نوافذ فرص جديدة. فقد جاء انهيار الكتلة السوفيتية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متنفذة وحيدة دون منازع في الشرق الأوسط، ونشوء هيكل جديد للقوة في المنطقة أحدثها عدوان العراق على دولة الكويت واندحاره فيها على يد قوات متعددة الجنسية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية. . . ليدفع إلى الصدارة من جديد قضايا الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، بما في ذلك تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ووضع حد للحرب الأهلية اللبنانية.

وقد أعلن الرئيس جورج بوش (الأب) - تعبيراً عن رؤيته للانتصار الأمريكي على العراق -: أن "نظاماً عالمياً جديداً" في الشرق الأوسط يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بتولي المسؤولية التي يفرضها عليها انتصارها هذا. وأكد أن المبادئ الأمريكية الأربعة في هذا الشأن تتمثل بما يأتي: التسوية السلمية للنزاعات، والتضامن ضد العدوان، وخفض حجم ترسانات السلاح ومراقبتها، والتعامل العادل مع الشعوب قاطبة.[23] ولم يمض سوى وقت قصير على هذا الإعلان حتى وُجهت الدعوة لعقد مؤتمر في مدريد بهدف إيجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط.

ولأن سوريا البراجماتية - كما هو شأنها دائماً - قد أدركت المضامين والآثار المحتملة للتحولات البعيدة الأثر التي شهدها كل من الاتحاد

السوفيتي وأوربا الشرقية، سارعت إلى المناداة علانية بالدعوة لعقد تسوية سياسية مع إسرائيل، وانضمت إلى قوة التحالف التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج ضد العراق. وعلاوة على هذا، وبمقتضى "إعلان دمشق"، انضوت سوريا تحت قيادة نظام أمني جديد شمل مصر والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولاشك في أن هذا النظام الأمني الجديد كان قد استمد القسط الأكبر من قوته من تعاظم دور القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة.

إن أحد المكاسب الأساسية الأخرى التي حصدتها سوريا من انضمامها إلى التحالف المناهض للعراق - إلى جانب هزيمة صدام حسين في حرب الخليج الثانية - كان الاعتراف الدولي بهيمنتها في لبنان. أما الجنرال ميشيل عون، العقبة الوحيدة المتبقية على طريق المخططات السورية، فقد أزيح بالقوة عن القصر الرئاسي في بعبدا وأرسل إلى المنفى أواخر عام 1990. وكان الود مفقوداً بين الجنرال عون هذا وبين الأمريكيين بسبب معارضته لاتفاق الطائف لعدم احتوائه على جدول زمني محدد لانسحاب القوات السورية من لبنان. أضف إلى ذلك أن خطابات عون الحماسية التحريضية كانت قد أثارت حفيظة الإسرائيليين مثلما أثار تأييده لصدام حسين إبّان حرب الخليج الثانية غضب السوريين والأمريكيين معاً. وباختصار، كان عون الضحية السياسية الأولى لحرب الخليج الثانية، وليس مهماً هنا كون الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت سوريا الضوء الأخضر أو لم تعطها إياه للمضي في عملية إزاحة عون، فالمصالح - وهذا هو المهم - كانت متوافقة فيما بينهما.[24]

ترجع بدايات التعاون الأمريكي - السوري في لبنان إلى عام 1988 حين سلَّمت واشنطن بالمصالح السورية المشروعة هناك وآزرت اتفاق الطائف. ولم يكن لبنان ليشغل إلا حيزاً ضئيلاً من حسابات السياسة الخارجية الأمريكية، كما لم يكن ليؤدي دوراً يذكر في إطار المشاغل الأمريكية إلا بقدر ما كان الصراع الناشب هناك يهدد بخطر الانتشار إلى دول أخرى.[25] ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ذلك، لتلعب دوراً ما في لبنان إلا حين تجد نفسها قادرة على حث العرب والإسرائيليين وتشجيعهم على التوصل إلى تسوية لنزاعهم عن طريق المفاوضات.

وسوريا اليوم هي القوة التي لا يضاهيها أحد في قدرتها على إدارة الأزمات وفي ممارسة القدر الأعظم من التأثير في شؤون لبنان السياسية. وفي سياق أدائها لدور كهذا، بات يتعين على سوريا التفكير ملياً في حساباتها، ومصالحها، ومخاوفها. فالعلاقات السورية - اللبنانية الراهنة تمثل إلى حد بعيد علاقة سيد بمسود، بُنيت على نحو غير رسمي بين شريكين غير متكافئين، علاقة بين دولتين إحداهما "مختَرَقة" والأخرى "مختَرِقة". ولبنان هو البلد "المختَرَق" من الناحيتين السياسية والعسكرية إلى الحد الذي يمنح سوريا، البلد "المختَرِق"، حضوراً فعلياً في عملية صنع قراراته. ولقد بدت هذه الصيغة واضحة بكل جلاء في الطريقة التي حُرر بها اتفاق الطائف وفي الأسلوب الذي نُفذ به. ولربما جاز لنا أن نقول: إن الاتفاق إنما هو حصيلة حل وسط أو تسوية وسطى أنهت الحرب واستعادت للبنان دولته، ولكنه في الوقت ذاته فرض قيوداً على سيادة لبنان من شأنها أن تصب في مصلحة سوريا.

ومهما يكن من أمر، فقد جاء الدعم السوري لاتفاق الطائف مرهوناً بشموله جميع المطالب السورية التي رسمت للجيش السوري مهمة «مساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها» على مدى سنتين بعد إحداث الإصلاحات الداخلية، وأسبغت الشرعية القانونية على نشر القوات السورية في البقاع والمناطق الجبلية وغيرها من الواقع لفترة غير محددة تتولى الحكومتان السورية واللبنانية تثبيتها في مرحلة لاحقة. وأخيراً، فقد ألزم الاتفاق لبنان وسوريا بإبرام معاهدات ثنائية تؤسس لعلاقات متميزة على الصُّعد كافة. ولعل من المهم الإشارة هنا إلى أن اتفاق الطائف يكتنفه الغموض فيما يتعلق بحجم القوات السورية، ومواقع تمركزها بالضبط، ودورها في لبنان، وأمد بقائها فيه. ولكن، ومهما تكن درجة غموض الاتفاق، فليس أمام لبنان من خيار سوى الإصغاء للتفسيرات السورية والتأويل السوري له.

ومنذ عام 1991، أبرمت الحكومتان السورية واللبنانية عدداً من المعاهدات الثنائية التي أحكمت وثاق لبنان بسوريا. فقد وقعتا على "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" في أيار/ مايو من عام 1991، وعلى "ميثاق الدفاع والأمن" بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ. وبالإضافة إلى إنشاء المجلس السوري-اللبناني الأعلى، دخل البلدان في اتفاقات تكاد تغطي جميع النشاطات التي تجري عبر حدودهما. وعلى الرغم من أن "معاهدة الأخوة" شكلت خروجاً على أحكام اتفاق الطائف في أنها قضت بقبول سوريا بسيادة لبنان، فإنها تشدد في الوقت نفسه على ألا يتحول لبنان إلى خطر يتهدد أمن سوريا، أو أن يصبح قاعدة لمن يمكن أن يعرِّض الأمن السوري للخطر.[26]

ولـم يشر ميثاق الدفاع والأمن بشيء إلى إمكان أن تقصر القوات العسكرية لكل بلد وجودها ضمن حدوده فقط، أو إلى أي جدول زمني يتحدد به تنفيذ هذا الميثاق، أو أية جداول زمنية تتعلق بأحكام المعاهدات الأخرى. يقول إريك تومبسون (Eric Thompson) – في تعليق له على هذا الميثاق – : «إن سوريا، وكما هو واضح، إنما وظفت هذه الفرصة لترسيخ حقها في استخدام قواتها العسكرية داخل حدود لبنان ولتمنع، رسمياً، فرض أي قيد على تحركات الجيش السوري داخل لبنان». [27]

وفي لبنان، تباينت ردود الأفعال على هذه الاتفاقيات، فقد عبَّر البطريرك الماروني عن وجهة النظر الأساسية للمعارضين لها بالقول: «إن أية معاهدة تُعقد بين طرفين غير متكافئين إنما تعني أن أحدهما سيبسط هيمنته على الآخر»، بينما أوضح الوزير مروان حمادة موقف المساندين لها حين قال: «إن سوريا بتوقيعها على معاهدة الأخوة إنما تعترف رسمياً بسيادة لبنان». [28] وكما هي حال غيرها من المعاهدات، فقد أقرَّت الحكومة اللبنانية والبرلمان اللبناني هذه المعاهدة دون اعتراض.

ولعل من بين مكامن الضعف الأساسية في اتفاق الطائف هو غياب أية أحكام صريحة أو خطوط يُسترشد بها ذات صلة بالعلاقات اللبنانية-الفلسطينية أو مستقبل الجالية الضخمة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. [29]

وبأية حال من الأحوال، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تكن على علاقة طيبة مع سوريا، لم تكن لتأمل بجني أية مكاسب كانت من اتفاق الطائف، وهي لذلك طالبت بعقد اتفاق جديد مع الحكومة اللبنانية

يحدد الوضع الجديد للمنظمة في لبنان ما بعد الحرب. بيد أن الغالبية العظمى من اللبنانيين، وبينهم مسؤولون حكوميون، لم يعيروا المطالب الفلسطينية أدنى اهتمام، فكثيرون منهم ما برحوا على اقتناع بأن المأساة التي حلت بلبنان كانت قد بدأت مع التوقيع على اتفاقية القاهرة التي أبرمت بين الحكومة اللبنانية وبين منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969. ومن هنا، وفي أيار/ مايو 1987، أعلن البرلمان اللبناني إلغاء هذه الاتفاقية وبطلانها، فكانت هذه واحدة من قلة قليلة من القضايا التي حظيت باتفاق اللبنانيين عليها بالإجماع آنذاك.

سوريا وتطبيق اتفاق الطائف

إن إدارة الصراع في مجتمعات متعددة الطوائف والملل كالمجتمع اللبناني تستلزم حضور أطراف ثالثة تتميز بالفاعلية والتأثير، وتمتلك القدرة على تفهم حاجات المجتمع – أفراداً وجماعات – للأمن والهوية والتنمية البشرية. إلا أن الطريقة التي نُفذ بها اتفاق الطائف لم ترتق إلى إدراك روح الاتفاق.

وفي إطار جهودها في هذا السياق، ما برحت سوريا تسعى لإحلال التوازن ما بين فرض هيمنتها على لبنان وبين ممارسة ضغوطها على إسرائيل. ومن وجهة نظر سورية، فإن تعزيز نفوذها في لبنان يعني تعزيز موقفها التفاوضي.[30] وتأسيساً على تجربتها السابقة مع الحرب اللبنانية، تميل سوريا إلى ضمان عدم السماح لأية جماعة لبنانية محلية بزعزعة استقرار سوريا أو إضعاف موقفها التفاوضي مع إسرائيل. وطبقاً لاتفاق

الطائف فإن دولة لبنان لا يجوز لها أن تصبح مصدراً لأي خطر يتهدد أمن سوريا، وعلى النحو ذاته، فإن الاتفاق لا يجيز لسوريا أن تشكل تهديداً لأمن لبنان تحت أي ظرف كان.[31]

ولعل الصيغة التي جرى من خلالها تأويل وجهة النظر هذه وتطبيقها قد منحت الأمن الأسبقية على الاستقلال والسيادة، فقدمت - من ثمَّ - الذريعة لسوريا للتدخل في شؤون لبنان الداخلية والخارجية أو إدارتها. ولهذا السبب، لم يكن نشر قوات الجيش السوري في جنوب لبنان ليحظى بالأولوية على سلم جدول المهام السورية، بل كان من الأولى نزع سلاح المليشيات اللبنانية، ولكن ليس تلك التي تشن حرب عصابات على إسرائيل، ومن هنا، ترى سوريا في حزب الله ضرورة سورية وإقليمية معاً، وتغفل عن الحقيقة القائلة: إن الوجود المسلح لحزب الله، ولاسيما في مناطق تقع خارج الجنوب اللبناني، يُعد انتهاكاً لاتفاق الطائف، الأمر الذي من شأنه إفساد العلاقات ما بين الطوائف اللبنانية وتعزيز مخاوفها.

وثمة حقيقة ثابتة أخرى هي أن موقف لبنان التفاوضي أمام إسرائيل يخضع لرقابة سورية صارمة، وجاء اتفاق الطائف صريحاً حين رفض إبرام أية معاهدة مستقلة بين إسرائيل ولبنان. وإذا كان المواطنون اللبنانيون يتفهمون أهمية تنسيق المواقف التفاوضية لكل من سوريا ولبنان، فإنهم لا يتفهمون السبب الذي يدعو سوريا للتفاوض نيابة عن لبنان بشأن قضية حيوية للغاية بالنسبة لأمنه وسيادته.

وعلى الصعيد الداخلي، فإن الفضل ينبغي إرجاعه إلى الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لاستعادة النظام العام في البلاد وفي إقامة البنى

التحتية وتطويرها. غير أن جهوداً كهذه غاب عنها التفاعل السياسي ما بين المواطن وبين الدولة، وثمة اقتناع سائد لدى عامة المواطنين اللبنانيين اليوم هو أن شؤون لبنان إنما تدار من قبل قوة خارجية وأن كل القرارات المهمة لا يتخذها اللبنانيون بأنفسهم. بل إن السمات الجوهرية الثلاث للمجتمع اللبناني - وهي التقاليد الديمقراطية، ووجود المجتمع المدني، وحرية التعبير - صارت خاضعة لرقابة محكمة من قبل حكومة ليست آمنة على نفسها ولا سلطة لها على آلية صنع قراراتها ذاتها.

وثمة سببان يقفان وراء إخفاق اتفاق الطائف في مؤازرة هذه العملية. أولهما أن ما قضى به الاتفاق من نقل للسلطات من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء إنما اختزل نظام الرقابة والتوازن ما بين سلطات الحكم الثلاث إلى نظام "الترويكا" المتمثل في تركيبة ثلاثية الأركان تنظم العلاقة ما بين الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء. وثانيهما خلو الاتفاق من أية قنوات منظمة يمكن عبرها حسم أي خلاف يقع داخل الحكومة، وهو ما أتاح لدمشق أن تلعب دوراً جديداً يتمثل في إدارة الصراع بغية "تقديم العون" متى ما استعر الخلاف بين أعضاء هيئة الترويكا.

وعلى أية حال، فقد طغت صيغة الترويكا - وبدعم من سوريا - على نظام الحكم اللبناني، غير أن ثمة تجارب قد أثبتت أن الأزمات التي نشبت داخل هذه التركيبة قد أوقعت الشلل بالحكومة اللبنانية فاقتضى هذا تدخل الحكومة السورية على نحو متوال. بل إنها - علاوة على ذلك - أضعفت إلى الحد الأدنى نفوذ المؤسسات الحكومية وتأثيرها، فأدى ذلك إلى غياب الكفاءة وشيوع الفساد في وقت كانت فيه الحكومة اللبنانية في حاجة ماسة

إلى بناء نظام مؤسساتي قادر على مواجهة الأزمات التي تصاحب عملية بناء الدولة والتغلب عليها.

وهذه الأزمات التي تحمل معها بذوراً تزعزع الاستقرار، وتضم في طياتها أزمات الهوية، والشرعية، والتغلغل، والمشاركة، وتوزيع المكاسب الاقتصادية، إنما كانت أزمات متداخلة فيما بينها، وأضحت اليوم سمة مميزة للنظام السياسي اللبناني، ومن هنا لا ينبغي للحكومة اللبنانية تجاهلها.

ولقد كان من سوء طالع الحكومة اللبنانية أن سجلها في ميدان بناء مرتكزات الدولة لم يكن مشجعاً إلى حد كبير. ويرجع وضع كهذا في بعض أسبابه إلى السياسة التي اتبعتها هذه الحكومة والمتمثلة في إعطاء الأولوية للمصالح الإقليمية على الشواغل المحلية، وفي بعضها الآخر إلى المنافع التي صارت الأوضاع اللبنانية الراهنة تفيد بها قلة قليلة من المسؤولين الحكوميين المتنفذين، ومن ثمَّ فليس هناك من سبب يدعوهم لتغييرها. والمفارقة التي تبرز في وضع كهذا هي محاولات بعض المسؤولين الحكوميين تسويغ أفعالهم المستهجنة محلياً بإثارة مسألة الهموم الإقليمية.

ولا ريب في أن تصرفات هؤلاء المسؤولين أو تصرفات حكومتهم لم تسهم لا في إصلاح مكامن الاختلال البنيوية في النظام ولا في تقديم ما يكفي من الحوافز للجماعات اللبنانية للتوصل إلى وفاق وطني. ومن بين بضعة أمثلة يمكن إيرادها في هذا السياق نجد أن تباطؤ الحكومة في حسم مشكلة المهجرين قد أفضى - من بين ما أفضى إليه - إلى تقسيم البلاد، من الناحية الفعلية، وفقاً لخطوط طائفية الطابع؛ وسن قوانين للانتخابات في

عامي 1992 و2000 وهي التي خلقت أزمة مشاركة، ولاسيما في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عامي 1992 و1996، ومن ثمَّ غياب قوى معارضة ذات شأن، والمغالاة في الاهتمام بالبناء الاقتصادي تفضيلاً له على البناء الاجتماعي. وهو ما أسفر عن أزمة في توزيع الثروات وانطلاق دعوات الطبقات المحرومة إلى العصيان والتمرد على الفساد وسوء الإدارة الحكوميين، والانشقاق الذي وقع داخل اتحاد النقابات العمالية وإيداع رئيسه السابق إلياس رزق السجن. وهو ما فُسر على أنه نزوع لتقييد الأعراف والممارسات الديمقراطية للمجتمع المدني، والأسئلة التي أثيرت حول استقلالية النظام القضائي والمعاملة العادلة للأفراد بمقتضى القانون، وأخيراً: تشريع قانون الهجرة المثير للجدل الذي أحدث خللاً في التوازن الديموجرافي بين الطوائف اللبنانية ليس في مصلحة تلك المسيحية منها.

إن مواطن الاختلال البنيوية التي شهدها لبنان، ومايزال، إنما هي - بكلمة موجزة - نتاج اختلالات أخرى على المستويين الخارجي والداخلي، فالأوضاع البالغة الحدة التي ما برح لبنان يخضع لها على الصعيد الإقليمي أحالت البلاد إلى رهينة للنفوذ والتأثير الخارجيين. وإذا كان اللبنانيون يتطلعون بعين التقدير إلى الدور الذي لعبته سوريا في استعادة النظام في لبنان منذ عام 1990، فهم في الوقت ذاته باتوا يدركون أن الاتكال على قوى خارجية فقط لن يفضي إلاّ إلى المزيد من التشظي في تركيبتهم الفسيفسائية وضياع سيادتهم. وهو ما اتضح بجلاء تام في الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان في الرابع والعشرين من أيار/ مايو 2000.

الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني

جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من الجنوب اللبناني، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 425 و426؛ ومحصلة لانهيار مباحثات السلام السورية - الإسرائيلية، ولعمليات حرب العصابات الناجحة التي تستهدف إسرائيل، ولتزايد أعداد الإصابات التي تلحق بالإسرائيليين نتيجة لذلك. وفي غضون هذا، تواصلت العمليات الانتقامية الإسرائيلية الموجهة ضد أهداف تابعة لحزب الله، وقد اشتملت - من بين عمليات أخرى - على ثلاث عمليات غزو رئيسية داخل لبنان في أعوام 1993 و1996 و2000. غير أن كل هذه العمليات الانتقامية وما صاحبها من غارات لم تفلح في ردع حزب الله عن إجبار إسرائيل على الانسحاب، بل إن آخر عملية غزو إسرائيلية جرى تنفيذها تمَّت قبل وقت قصير من اتخاذ حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك قراراً بسحب قواتها من لبنان.

ولقد دفع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بالحكومة اللبنانية لتعلن، رسمياً، يوم الخامس والعشرين من أيار/ مايو عيداً وطنياً للمقاومة في لبنان. ومهما يكن من أمر، فإن الظروف التي أحاطت بهذا الانسحاب، وردود أفعال كل من سوريا ولبنان عليه، تدعونا لإبداء الملاحظات الآتية:

أولاً، كان من الواضح - منذ البداية - أن الغلبة في الجنوب كانت لسوريا في مواجهة إسرائيل. وطريقة التعامل مع هذا الجزء من الأراضي اللبنانية عقب تحريرها إنما هو قرار سوري، وهو - من ثمَّ - يخضع للاعتبارات

التساومية السورية. ولعل خير ما يؤكد هذه الحقيقة البيان الذي أصدرته الحكومة اللبنانية تعبيراً عن ترحيبها - وإن كان متحفظاً - بتنفيذ إسرائيل لقراري مجلس الأمن 425 و426 بعد كثير من التردد والغموض. ويبدو أن نشر بضع مئات من الجنود اللبنانيين في الجنوب لينضموا إلى قوة محلية صغيرة من أفراد الشرطة اللبنانية، فضلاً عن أن سماح الحكومة اللبنانية لحزب الله بالبقاء هناك محتفظاً بأسلحته، كان قراراً لبنانياً رسمياً اتخذ عن قصد لإبقاء الجنوب اللبناني مضطرباً، وخارجاً عن سيطرة الحكومة عليه، وأرضاً خصبة للصراعات الإقليمية.

ثانياً، أخطأت إسرائيل في حساباتها المتعلقة بردود أفعال سوريا ولبنان على انسحابها من الجنوب اللبناني. فهي كانت تأمل، باتخاذ هذه الخطوة، في إضعاف الموقف التفاوضي السوري أمام إسرائيل، واستثارة نزاع سوري - لبناني، والتحريض على صراع طائفي بين اللبنانيين أنفسهم. ولطالما استخدم لبنان كدولة عازلة في إطار "الحرب الباردة" الدائرة بين سوريا وبين إسرائيل. ولأن إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري استراتيجي واضح على سوريا، فقد حرصت هذه الأخيرة دائماً على عدم الانجرار إلى مجابهة عسكرية مباشرة ضد إسرائيل، ولجأت - عوضاً عن ذلك - إلى تحركات تكتيكية غير تقليدية من خلال عمليات حروب العصابات التي ينفذها حزب الله في المقام الأول؛ لإرغام إسرائيل على التوصل إلى تسوية ما بشأن مرتفعات الجولان التي احتلتها في الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967، والتي تطالب سوريا بانسحاب إسرائيلي تام منها طبقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338.

وإذا كان القرار الإسرائيلي بالانسحاب من الجنوب اللبناني قد أضعف، دون ريب، موقف سوريا التفاوضي حيال إسرائيل وأجبرها على تخفيفه، فإن هذا الانسحاب لم يفضِ إلى انهيار العلاقات السورية ـ اللبنانية أو نشوب نزاعات طائفية في لبنان.[32] فقد أجمع اللبنانيون قاطبة - إلى جانب الدور البناء الذي لعبه حزب الله في معالجة المشكلات التي برزت في الحال إثر الانسحاب الإسرائيلي - بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية، على الإشادة بالدور الذي أداه الحزب في إخراج إسرائيل عنوة من لبنان. وكان واضحاً أيضاً التصرف البنّاء الذي أقدم عليه الحزب والذي تمثل في تأكيده المتكرر أن كل من يستسلم للمقاومة الإسلامية من أفراد جيش لبنان الجنوبي - المليشيات العميلة التي أنشأتها إسرائيل - سيتم تسليمه للحكومة اللبنانية ليحاكم من قبلها رسمياً. وفي عين إبل، القرية المسيحية الجنوبية، التقى أعضاء من حزب الله بكاهنها وطمأنوه إلى «أننا جميعاً ننتمي لوطن واحد».[33] هذا فضلاً عن أن "خطاب الانتصار" على إسرائيل، الذي تلاه زعيم الحزب حسن نصرالله في السادس والعشرين من أيار/ مايو 2000، شدد على أهمية الروح الوطنية وضرورة تعايش جميع الطوائف الدينية اللبنانية سلمياً.[34]

ثالثاً، إن انتهاء الاحتلال الإسرائيلي للبنان قد أقنع سوريا بضرورة إحكام قبضتها عليه، وليس العكس. ولقد انتهت من دون طائل الانتقادات الموجهة للوجود السوري في لبنان، شأنها شأن أصوات جماعات المعارضة اللبنانية التي تعالت مرة بعد أخرى داعية إلى انسحاب سوري تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 520 الذي يدعو إلى انسحاب جميع

القوات غير اللبنانية من لبنان، وهو ما لا يلبي مصالح سوريا. فالحكومة السورية تؤمن بأن الأمن والسلام مع إسرائيل ينبغي أن يحلا في آن واحد معاً. والسلام، بالنسبة إلى السوريين، يظل مرهوناً بانسحاب إسرائيلي تام من مرتفعات الجولان السورية بمقتضى أحكام قراري مجلس الأمن 242 و338. ومن هنا، فإن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من لبنان لم يرتق إلى تلبية المطالب السورية، بل إنه لم يكن مقصوداً به غير إشاعة الأمن على حدود إسرائيل الشمالية مع لبنان. ولهذا السبب، وجدت سوريا لنفسها مسوِّغاً إضافياً للبقاء في لبنان. وهكذا، فقد ترسخ مبدأ وحدة المسارين على صعيد السياسة الخارجية - أو ما يمكن للمرء تسميته بـ "وحدة المسار والمصير" - وهو المبدأ الذي فرض نفسه على العلاقات السورية ـ اللبنانية. لذلك لم تدخر سوريا جهداً في إسكات أية معارضة لوجودها في لبنان، وواصلت ممارسة دورها في الحفاظ على التوازن ما بين الفصائل اللبنانية المتصارعة.

لقد باتت وحدة المسارين اللبناني والسوري هذه الآن واضحة تماماً من خلال تصرفات المسؤولين في حكومتي البلدين وما يدلون به من بيانات رسمية، قد كشفت عن أن سوريا تعتزم السماح بمواصلة الفعاليات العسكرية ضد إسرائيل عبر لبنان لإرغامها على الانسحاب من مرتفعات الجولان.[35]

وكان قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بالانسحاب من لبنان متوقعاً في تموز/ يوليو من عام 2000. وأملاً منها في منع انسحاب كهذا، حذّرت سوريا علانية من أنه قد يتسبب في اندلاع أعمال عنف ربما تصاعدت إلى

حالة الحرب. فقد زعم فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، أن مثل هذا الانسحاب «سيقود الإسرائيليين إلى الانتحار».[36] وفي السياق نفسه ذكر الرئيس اللبناني إميل لحّود لباتريك سيل (Patrick Seale)، مؤرخ سيرة حافظ الأسد وموضع سره، أن «انسحاباً إسرائيلياً أحادي الجانب لسوف يؤدي إلى اندلاع حرب جديدة».[37]

وأصر السوريون أيضاً على وصف الانسحاب الإسرائيلي المرتقب بعملية "إعادة انتشار" لا تفي بمتطلبات أحكام قرار مجلس الأمن 425؛ وذلك لتأكيد أن الانسحاب لن يكون مسوِّغاً لوقف عمليات حزب الله. بل إن دمشق أقنعت عناصر في الحزب بمطالبة إسرائيل أن يشمل انسحابها القرى السبع التي كانت قد احتلتها خلال حرب عام 1948.[38]

وفي هذا الإطار، بدا أيضاً أن سوريا توظف الورقة الفلسطينية عندما ادعت بأن الانسحاب الإسرائيلي لن يحسم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين داخل لبنان. ويأتي هذا في سياق جهدها الحثيث لاستغلال قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتحديداً أولئك المقيمين في المخيمات السورية واللبنانية؛ بغية تقوية موقفها أثناء تعاملها مع إسرائيل. وكان بشّار الأسد، الذي لم يكن قد تسلّم السلطة آنذاك، قد ذكر في مقابلة أجرتها معه صحيفة **الحياة** أن «إسرائيل إذا انسحبت في غياب تسوية عادلة وشاملة فلسوف يلجأ الفلسطينيون إلى القتال».[39] وقد تساءل الرئيس لحّود من جانب آخر: «كيف سيمكن لنا حماية الحدود مع إسرائيل، بينما هناك في المخيمات الفلسطينية [في لبنان] عشرات الآلاف من اللاجئين المسلحين ممن يطالبون بحقهم في العودة ولا يحصلون على رد [إيجابي]؟.. لبنان ليس بمقدوره حماية حدوده مع إسرائيل يوماً بيوم».[40]

وفي هذا الشان، اتخذ حزب الله موقفاً متطابقاً مع ذلك الذي تتبناه سوريا، فقد أوضح حسن نصرالله موقف حزبه حيال إسرائيل بالقول: «إنه مسألة مبدأ وعقيدة، ومن هنا فإن الكفاح ضد إسرائيل ليس مرهوناً بظروف سياسية قابلة للتحول في طبيعتها كالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان». [41] وعندما يحتفظ لنفسه بنفوذ عسكري فاعل في الجنوب، فإن حزب الله بموقفه هذا سيغدو متوافقاً مع غاياته وطموحاته في حماية المنزلة الرفيعة التي فاز بها حديثاً في لبنان وغيره إثر الانسحاب الإسرائيلي.

ومهما يكن من أمر، فإن هزيمة إسرائيل على يد حزب الله لم تكن حصيلة عمليات نفذها الحزب بمفرده دون عون من أحد، فقد اعتمد الحزب ولما يزل يعتمد على شحنات الأسلحة القادمة من سوريا، وعلى الدعم العسكري والمالي والأيديولوجي الذي تقدمه إيران له. وبعبارة أوضح: إن حدود حيز المناورة المتاح أمام حزب الله كانت ومازال ترسمها المصالح السورية والإيرانية في لبنان.

الخط الأزرق ومزارع شبعا

وجدت سوريا نفسها غير قادرة على التصرف بأكثر أوراقها أهمية في الجنوب اللبناني أثناء مفاوضاتها مع إسرائيل، فكان لابد لها من إبقاء الصراع دائراً هناك، والسماح – من ثمَّ – لحزب الله بمواصلة عمليات المقاومة تحت ذريعة تحرير مزارع شبعا. ومع أن لبنان يطالب بهذه المزارع، التي تبلغ مساحتها 25 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الصالحة للزراعة، إلا

أن الاعتقاد السائد هو أنها تشكل جزءاً من مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل. وعندما أنشأت الأمم المتحدة "الخط الأزرق" - كخط حدودي ما بين إسرائيل ولبنان يبلغ طوله 146 كيلومتراً؛ للتثبت من اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان - استثنيت منه مزارع شبعا. وكان الخط الأزرق هذا قد رُسم استناداً إلى اتفاقية عام 1923 المعقودة بين بريطانيا وفرنسا، سلطتي الانتداب في كل من فلسطين ولبنان (على التوالي) آنذاك. وتدعي كل من سوريا ولبنان الآن أن هذه المزارع تعود للبنان، فيما تصر إسرائيل على أنها استولت عليها في حرب عام 1967، ومن ثمَّ فإن مصيرها ينبغي أن يتقرر عبر مفاوضات تُجرى مستقبلاً وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338.

وطبقاً لما ذكره ستيفان دي ميستورا (Steffan De Mistura)، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، فإن الخرائط الست عشرة التي قدمتها سوريا ولبنان للمنظمة الدولية - منها ست جاءت بها سوريا وعشر جاءت من لبنان - تثبت جميعاً أن هذه المزارع تقع ضمن الأراضي السورية. وثمة خريطة واحدة منها تحمل توقيعاً مشتركاً لحكومتي البلدين.[42] وعلاوة على ذلك، ليس هناك من معاهدة سورية ـ لبنانية ثنائية صادق عليها البلدان وأودعاها لدى الأمم المتحدة يمكن أن تشير إلى نقيض ذلك. إن الدعم السوري للمطالب اللبنانية، الذي ينطلق من دوافع سياسية - حتى الآن - ليس إلا قولاً فحسب، ولا أساس قانونياً له بمقتضى القانون الدولي.

إن الموقف الرسمي الذي يتخذه لبنان حيال خط حدود اتفاقية عام 1923، وإصراره على المطالبة بمزارع شبعا، وامتناعه عن نشر قوات لبنانية على الحدود مع إسرائيل، إنما هي بضعة أمثلة على الطريقة التي وظفت بها

سوريا لبنان كأداة تحقق لها غاياتها نيابة عنها، شأن لبنان في ذلك شأن حزب الله. وهي في الوقت ذاته تصور أيضاً كيف قبل لبنان لنفسه أن يعرّض مصالحه الأمنية للخطر إرضاءً لسوريا. ومن جهة أخرى، فإن مطالبة لبنان بمزارع شبعا تشكل انحرافاً صريحاً عن موقف لبناني سابق يدعو للفصل ما بين القرار 425 وبين القرارين 242 و338.

وعلى أية حال، فإن المخططات السورية لجر لبنان ليكون طرفاً في الصراع السوري-الإسرائيلي ليست بالجديدة في تاريخ هذين البلدين. ففي عام 1980 – على سبيل المثال – وبينما كانت سوريا تعمل جاهدة لتعزيز شرعية وجود قواتها العسكرية في لبنان، أعلن وزير خارجيتها يومذاك عبد الحليم خدّام «أن مطلبنا المبدئي الأساسي هو ترسيخ وحدة لبنان وهويته العربية وجعله قادراً على الوفاء بنصيبه ودوره في الصراع العربي-الإسرائيلي».[43] وفي عام 2000، وبعد مضي عشرين عاماً، يعود الرئيس اللبناني ليجدد التأكيد في خطاب يوم الاستقلال على الصلة التي تربط ما بين القرارات 425 و242 و338.[44] بل إن خطاباته التي ألقاها منذ ذلك التاريخ، وتلك التي يدلي بها كبار المسؤولين اللبنانيين، تشدد على أن إسرائيل لم تنسحب كلياً من لبنان. ولم يكن موقف حزب الله ليختلف، فهو ما برح يعتبر أن الانسحاب الإسرائيلي لن يكون تاماً حتى يتم تحرير مزارع شبعا وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية.

إن الموقف الذي يتخذه لبنان فيما يتعلق بمزارع شبعا، وامتناعه عن إرسال جيشه إلى منطقة الحدود مع إسرائيل، قد أوقعاه تحت وطأة ضغوط مختلفة. فبعد الدعم الدولي الذي كان لبنان قد حظي به لجهوده التي بذلها

في تحرير أراضيه المحتلة من الاحتلال الإسرائيلي، صار الآن يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه. ولأن سوريا تمتنع عن استخدام أراضيها هي لتحرير مرتفعات الجولان فقد ساد اتفاق في الرأي على أن لبنان إنما كان ينوب عن سوريا في تحقيق مبتغاها. وفي جهة أخرى، أصرت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا جميعاً على أنه يجب على الحكومة اللبنانية الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القرار 425. ثم جاء امتناع لبنان عن إرسال جيشه إلى الجنوب ليقنع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي - بدعم من الأمين العام كوفي أنان - بالدعوة إلى تخفيض حجم قوات الأمم المتحدة المنتشرة في الجنوب اللبناني (UNIFIL). ففي السابع عشر من حزيران/ يونيو 2000، أعلنت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، «أنها تأمل كثيراً جداً في أن يشرع الجيش اللبناني بالانتشار داخل الجنوب اللبناني، وأن يفرض اللبنانيون سيطرتهم على أراضيهم، وأن ترحل جميع القوات الأجنبية عن لبنان». [45]

وليس خافياً أن ورود ذكر القوات الأجنبية على لسان أولبرايت إنما هو إشارة إلى كل من سوريا وإيران. وكان مشروع قانون لانتوس (Lantos) الذي طرح على الكونجرس الأمريكي في أيار/ مايو 2001 يعكس بجلاء الموقف الأمريكي حيال كل من لبنان وسوريا وإيران، فهو يدعو إلى قطع جميع المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى لبنان في ضوء الموقف الذي اتخذه رعاة المشروع - بما فيهم لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (أيباك) (AIPAC) التي تقف خلف اللوبي الصهيوني - وهو الذي يقوم على أساس أن لبنان دولة ذات سيادة، وأن الجيش اللبناني ينبغي أن يتوجه نحو الجنوب اللبناني لبسط سيادة الدولة هناك. [46]

ولعل ما زاد الوضع غموضاً الموقف الرسمي الذي تبناه لبنان حيال خط الحدود مع إسرائيل. وهنا يوضح ميكلوس بنثر (Miklos Pinther)، كبير رسامي الخرائط لدى الأمم المتحدة، أن: «مصطلح الحدود المعترف بها دولياً يتخذ من خط عام 1923 أساساً له، وهو الخط الحدودي المعترف به. وإذا كنت أدعو إلى استخدام مصطلحات كهذه، فهذا لا يعني أن هناك إسقاطاً مقصوداً لمصطلح (ADL)* (خط الهدنة الحدودي لعام 1948 ما بين لبنان وإسرائيل). وفي واقع الحال، فإن أياً من لبنان وإسرائيل لم يشر هذا المصطلح قط.[47]

وحقيقة الأمر هي أن لكل طرف جدول أولوياته الخاص به وهو من خلاله لا يرى في خط الهدنة هذا ما يلائمه. وفي وصفه لموقف كل من لبنان وإسرائيل إزاء هذه المسألة، يقول فريدريك سي. هوف (Frederic C. Hof) (2001): «إن هذا الخط بالنسبة إلى إسرائيل - وهو الذي تم ترسيمه عام 1950 بإشراف الأمم المتحدة - صار يهدد في عام 2000 باقتطاع واحد على الأقل من الكيبوتسات الاستراتيجية، وأما بالنسبة إلى لبنان، فإن أية إشارة إلى هدنة عام 1949 تنطوي ضمناً على مسؤوليات أمنية حدودية يتمنى لبنان تفاديها امتثالاً للمصالح السورية».[48]

بيد أن اتفاق الطائف (Taif Accord) لعام 1989 كان قد ألزم لبنان بالالتزام بكل من الهدنة وبالتطبيق التام للقرار 425، بما في ذلك نشر قوات من الجيش اللبناني على الحدود. ولكن هذه المتطلبات - في اعتقاد هوف (Hof) - كانت في تضاد مع مصالح سوريا التي كانت ترى أن سلاماً مع

* Armistice Demarcation Line.

إسرائيل على امتداد الحدود اللبنانية لا ينبغي إلا أن يكون مكافأة لها على انسحابها التام من مرتفعات الجولان وليس نتيجة لانسحاب أحادي الجانب من لبنان منفصل عن المطالب الإقليمية السورية.[49]

هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية وتأثيرها في لبنان

منذ إطلاق هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، ما برحت الأطراف الفاعلة في المشهد اللبناني - المستقلة منها أو الرسمية - تواجه مجموعة جديدة من القواعد. ففي أعقاب حالة التردد والارتباك الشديدين التي اعترت الإدارة الأمريكية الحالية، ولاسيما بعد إخفاق إدارة كلنتون في إيجاد حل مقبول لما تبقى من الصراع العربي-الإسرائيلي، لم يكن أمام جورج دبليو. بوش سوى الإقرار بأن إدارته لم يعد بمقدورها أن تنأى بنفسها عن السعي للتوصل إلى حل لهذا الصراع الذي طال به الزمن.

ولاشك في أن تحميل منظمة القاعدة - الطرف الشرق أوسطي الإسلامي المستقل - مسؤولية مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية داخل أراضيها ذاتها قد أرغم الإدارة الأمريكية على إعادة النظر في أولويات سياستها الخارجية، بل إن المفهوم الأمريكي للنظام العالمي الجديد عقب أيلول/ سبتمبر 2001 بات يتعرض بقوة، لتأثير الحاجة إلى التعامل مع التهديدات الجديدة الناشئة عن الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة التدمير الشامل. ومن هنا، تحول النزوع إلى توجيه ضربات استباقية لمنفذي العمليات الإرهابية، ومن يساندهم، ليصبح أداة رئيسية من أدوات

السياسة الخارجية الأمريكية، وأضحت استراتيجيات الردع والاحتواء أدوات عتيقة الطراز في سياق معالجة التهديدات الأمنية عالمياً.

وقد أعلن الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه أمام جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي يوم العشرين من أيلول/ سبتمبر 2001، والذي دعا فيه إلى تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب «أن ثمة قراراً يتعين على الدول جميعاً، أينما كانت، أن تتخذه، فأنتم إما إلى جانبنا وإما إلى جانب الإرهابيين.[50] وهو بذلك أراد توجيه إخطار للدول التي ترعى الإرهاب مفاده أنهم مدرجون على قائمة الحكومة الأمريكية».

وثمة دولتان أدرجتهما الإدارة الأمريكية على قائمتها هذه هما: إيران وسوريا، وكلتاهما ناشطة في لبنان وتدعم منظمات تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منظمات إرهابية. وعلى الرغم من أن لبنان لم يجر تصنيفه ضمن رعاة الإرهاب، فإن حكومته الضعيفة خضعت لضغوط أمريكية وإسرائيلية هائلة لإجبارها على وقف نشاطات ما وصف بالمنظمات الإرهابية في الأراضي اللبنانية.

ولقد تعاونت كل من سوريا ولبنان، طبقاً لتقرير أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية، مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في سياق التحقيقات التي أجريت بشأن منظمة القاعدة ومنظمات أخرى غيرها، كما ساندتا قرار مجلس الأمن 1973 ولكنهما - رغم ذلك - رفضتا الإقرار بأن منظمات كحزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي وغيرها من جماعات الرفض الفلسطينية، هي منظمات إرهابية، ففي اعتقادهما أن أعمال العنف التي تنفذها هذه الجماعات تشكل مقاومة مشروعة، وأن إدراج هذه الجماعات على قائمة المنظمات الإرهابية إنما هو وليد التحالف الأمريكي-

الإسرائيلي. . التحالف ما بين إدارة أمريكية توالي إسرائيل الآن أكثر من أي وقت مضى، وبين حكومة إسرائيلية يمسك أرييل شارون بزمام الهيمنة عليها.

ومنذ هجمات أيلول/ سبتمبر، لم ينقطع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عن صياغة نقاط تماثل ما بين الحرب الأمريكية على الإرهاب وبين الاجتياحات الإسرائيلية للأراضي المحتلة في الضفة الغربية ومجابهة حزب الله في مزارع شبعا. وهو بذلك إنما يستهدف كسب الدعم الأمريكي لمخططات حكومته التي تتخذ من الحرب منطلقاً لها، والتي - أي هذه المخططات - تعمل ضد أهداف قراري مجلس الأمن 242 و338 ومؤتمر مدريد لعام 1991 واتفاقات أوسلو (Oslo Accords) لعام 1993، وهي - ومن ثمَّ - لابد من أن تعود بنا إلى لعبة "الحصيلة صفر" في هذا الصراع.

وقد سعت سوريا للتكيف - إذ وجدت نفسها في مواجهة تطورات كهذه - مع قواعد اللعبة الجديدة. وكان شارون قد أنذر سوريا بأنها ستتحمل مسؤولية أية هجمات جديدة تأتي عبر الخط الأزرق، بل إن إسرائيل - وفي رسالة واضحة بعثت بها لسوريا - لم تتوان في الخامس عشر من نيسان/ إبريل 2001 عن تدمير محطة رادار سورية مقامة في لبنان انتقاماً لهجمة شنها حزب الله.

وعلى الرغم من التعاون الذي أبدته سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب - كما سبق أن ذكرنا - فإن هذه الأخيرة مازالت تنتقد سوريا بسبب دعمها لحزب الله واستضافتها جماعات فلسطينية مسلحة في دمشق. ويوم ذاك، كان الحلف الذي عقدته سوريا

مع إيران والعلاقات الاقتصادية والإنسانية التي أقامتها دمشق مع العراق - وهو في حالة حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية - جاء متناقضاً مع آمال واشنطن ورغباتها. فالعراق، وفقاً للاعتقاد السائد على نطاق واسع، ربما كان الهدف التالي للعمليات العسكرية الأمريكية بعد أفغانستان.[51] ولم يكن دور سوريا، في رأي باتريك سيل، ليبتعد كثيراً على هذا الطابور.[52]

ولاريب في أن تدهور الوضع العسكري ما بين إسرائيل والفلسطينيين قد دفع بالإدارة الأمريكية لتراقب عن كثب تطورات الاجتياحات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية المحتلة وأن تسعى في الوقت نفسه لحشد الدعم لمخططات حربها على العراق، إذ إن احتمالات تفاقم هذين الصراعين كانت كبيرة بما يكفي لتوجيه ضربة مدمّرة للمصالح الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط معاً.

وتعبيراً عن قلق الإدارة الأمريكية حيال الوضع الخطير القائم ما بين إسرائيل وبين الفلسطينيين، صاغ الرئيس بوش في خطاب له يوم الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو 2002 الملامح الأولية لمقترح سلام جديد في الشرق الأوسط. ولم تكن البصمات الإسرائيلية بغائبة عن الخطاب، فهو قد صيغ بنبرة من شأنها تهدئة مخاوف الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون، وعرض في الوقت نفسه الموقف الأمريكي حيال كل من سوريا وإيران. وفيه شدد بوش مشيراً إلى سوريا وإيران على «أن أية دولة التزمت حقاً بالسلام لسوف يكون عليها وقف تدفق الأموال والسلاح والرجال إلى المجموعات الإرهابية التي تسعى للقضاء على إسرائيل، بما فيها حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب الله».[53]

وقد قال الرئيس بوش في حديثه عن سوريا: «إن على سوريا أن تختار الجانب الصحيح في الحرب على الإرهاب بإغلاق المعسكرات الإرهابية وطرد المنظمات الإرهابية». ولم يفت الرئيس بوش أن يضيف قائلاً: «إن القادة الذين يريدون الانخراط في عملية السلام يتعين عليهم أن يقدموا، من خلال أفعالهم، دعماً صلباً للسلام»، [54] وفي هذه العبارة الأخيرة إشارة واضحة لبشار الأسد، الرئيس السوري الجديد. وعلاوة على هذا، كان مجلس النواب الأمريكي ومايزال يمارس ضغوطه بالاتجاه ذاته عبر قانون محاسبة سوريا، الذي يدعو الحكومة الأمريكية إلى ضمان وقف سوريا لدعمها للإرهاب، وإنهاء احتلالها للبنان، والكف عن تطوير أسلحة التدمير الشامل، ووضع حد لاستيراد النفط العراقي على نحو غير مشروع، وتحميل سوريا - إن هي أقدمت على شيء من هذا - مسؤولية المشكلات الأمنية الخطيرة التي تسببت بإحداثها في الشرق الأوسط. [55]

ولاشك في أن خطاب بوش وقانون محاسبة سوريا كليهما إنما يوحيان بنوع الضغوط التي تمارس على سوريا. وتبعاً لذلك، فسوف نعالج لاحقاً الأسلوب الذي انتهجته حكومة سوريا في سعيها للتكيف مع هذه الضغوط - بما فيها تلك التي يمارسها شارون - وطبيعة الدور اللبناني في هذا السياق.

ولعل ما يقلق سوريا أكثر من سواه هو عزلها عن دائرة السياسات الإقليمية، فالانتقادات الأمريكية للعلاقات السورية مع إيران والعراق، والضغوط الموجهة لها لإنهاء دعمها لحزب الله وغيره من المنظمات الفلسطينية المشابهة، إنما هي أشبه بمطالبتها بالتخلي عن دورها كلاعب إقليمي فاعل على المسرح الشرق أوسطي. ولربما ماتزال سوريا تميل إلى

ترسيخ المبدأ السائد حالياً والقائل: لا حرب يمكن أن تنشب في غياب مصر ولا سلام يمكن أن يُعقد من دون سوريا. ولكن مصر لم تعد الحرب تعنيها في شيء، وسوريا قد اكتسبت من البراجماتية قسطاً يكفي لعدم الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل. إلاّ أن سوريا هي على حق عندما تشعر بالقلق حيال احتمالات فقدان دورها الإقليمي، وكما توحي بهذا تطورات الأحداث الراهنة، فالاتفاق الذي أبرمه الرئيسان جورج بوش الأب وحافظ الأسد عام 1990 لم يعد قائماً بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وما عاد وصف شريك التحالف لينطبق على النظام السوري.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لتتوانى - لأنها هوجمت في عقر دارها - عن خوض الحرب - وإن بمفردها عند الاقتضاء - ضد كل أولئك الذين لم يقفوا بوجه الإرهاب وفقاً للتعريف الأمريكي له، وهو ما يفسر مناداة الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل محور جديد يضمها إلى جانب إسرائيل وتركيا بهدف إسقاط النظام العراقي وتنصيب حكومة موالية لأمريكا هناك. ووفقاً لبعض السيناريوهات، فإن محوراً كهذا لسوف يبسط هيمنته على المنطقة لمرحلة ما بعد صدام ويفرض ضغوطه على دمشق على النحو الذي يتعرض له العراق حالياً.[56]

ولسوف ينطوي سيناريو كهذا على إضعاف موقف سوريا من خلال طرح أسئلة تدور - من بين أمور أخرى - حول وجودها العسكري في لبنان.[57] وعلى الرغم من أن البيت الأبيض لم يبد حماسة شديدة إزاء قانون محاسبة سوريا أملاً في كسب دعمها - أو حيادها على الأقل - في الحرب على العراق، فإن هذا القانون يظل إحدى الأدوات التي يمكن

للبيت الأبيض توظيفها لممارسة ضغوطه على سوريا. أما الأداة الأخرى فهي إعادة تفعيل قنوات الاتصال ما بين واشنطن وبين الجنرال ميشيل عون. ولعل من بين ما تمخض عن تلك الاتصالات مشاركة أنصار عون في لبنان في الانتخابات الفرعية التي أجريت في قضاء المتن بجبل لبنان دعماً لمرشح يشن حملته الانتخابية من منطلق العداء لسوريا. فكانت هذه هي المرة الأولى التي يخوض فيها أنصار عون انتخابات برلمانية في لبنان منذ أن طردته سوريا من البلاد عام 1990.

إن سيناريوهات وأحداثاً كهذه - بكلمة مختصرة - تعكس تحولاً في موقف واشنطن حيال دمشق. ولعل ما يزيد الطين بلة بالنسبة إلى سوريا دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تحميل سوريا المسؤولية المباشرة عن أية هجمات تنطلق من الجنوب اللبناني. ومن ثمَّ، فليس لسوريا من رد على هذه التطورات غير تفادي المواجهة العسكرية مع المحور الأمريكي-التركي-الإسرائيلي، وتجنب التحول إلى هدف أمريكي، وإخماد فتيل كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار في لبنان. وإذ انعدمت الخيارات العسكرية لديها، فلا مناص لسوريا من التركيز أكثر فأكثر على الجهد الدبلوماسي، والمضي في ممارسة ضغوطها النفسية على إسرائيل من خلال الوجود العسكري لحزب الله في الجنوب اللبناني.

ومن الأهمية بمكان فهم البيئة التي تُصاغ فيها سياسة سوريا الخارجية نظراً لتحكمها في عملية صنع القرار في لبنان. وثمة حقيقة تبقى قائمة وهي أن السياسات الإقليمية، ولاسيما ما يتعلق منها بالنفوذ السوري، ستظل تشكل أحد العوامل الحاسمة وفي الحياة السياسية اللبنانية بانتظار التوصل إلى حل يحظى برضاء الأطراف المعنية. كما أن انتخاب شارون

رئيساً للوزراء لم يبطئ التسوية المحتملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي فحسب، بل جلب أيضاً ضغوطاً إضافية على سوريا لإحكام قبضتها على لبنان. وهنا يقول ميشيل عون: «إن المغالاة في التبعية لابد أن تولد السخط والكراهية بدلاً من أن تشيع الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية، أو العرفان بالجميل، أو الحفاظ على العهد».[58] وبكلمة أخرى، ليس هناك ما يمكن وصفه بـ"الاحتلال الصديق"!

وبدا أن تغير قواعد اللعبة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وبخاصة تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على محاربة الإرهاب أينما كان، قد أقنع سوريا بتغيير سياساتها في لبنان، ولكن على النحو الذي يعود بالنفع عليها. وفي أعقاب الدعم الذي حظي به اللبنانيون بإجماع الكل لدورهم في تحرير الجنوب، يعود هؤلاء ليختلفوا فيما بينهم مرة أخرى حول الدور الجديد لحزب الله في مزارع شبعا. فهم يراودهم الإحساس بأن وطنهم قد أخذ – دونما داع – رهينة وجُعل عرضة للخطر بشأن مسألة ذات صلة أكبر بالمصالح السورية. وهم يرون – إضافة إلى ذلك – أن الهجمات التي يشنها الفلسطينيون عبر الخط الأزرق، بتحريض من سوريا، قد لا تقودهم إلى شيء سوى حرب شاملة لن تستثني سوريا ذاتها.

وعلى الصعيد اللبناني، فإن مبادرة بوش السلمية – كما عرضها في خطابه يوم 24 حزيران/ يونيو 2002 – فرضت هي الأخرى ضغوطاً غير مباشرة على لبنان. فالإدارة الأمريكية طالما حثت الأطراف على جانبي الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية على الركون إلى ضبط النفس. ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية يختلفان أصلاً حول حزب الله، وحول

الحاجة إلى نشر قوات لبنانية في الجنوب، فضلاً عن تعريف "الإرهاب"، بل إن لبنان كان - علاوة على ذلك - قد رفض مطلباً أمريكياً بتجميد ودائع حزب الله في لبنان.

وعلى الرغم من أن الكونجرس الأمريكي لم يصوت بعد على قانون محاسبة سوريا*، فإن الأغلبية الساحقة من اللبنانيين، بما فيهم القسم الأعظم من قوى المعارضة المسيحية، تشعر بالاستياء حيال هذا القانون لأنه يفرض ضغوطاً مفرطة لا حاجة إليها على سوريا. فهذه القوى - وهي ذاتها تدعو سوريا إلى إنهاء تدخلها في شؤون لبنان السياسية وإعادة نشر قواتها في وادي البقاع وفقاً لأحكام اتفاق الطائف - ترى - مع ذلك - أن

---

* أقر مجلس النواب الأمريكي في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2003 مشروع قانون محاسبة سوريا (Syria Accountability Act) بأغلبية شبه كاملة، ثم خطا المشروع خطوة أخرى ومهمة على طريق التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، وذلك بعد أن وافق مجلس الشيوخ الأمريكي عليه أيضاً بأغلبية كبيرة. وبهذا لم يعد أمام المشروع إلا تصديق الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يستطيع أن يمنع تنفيذه إذا ما رأى أن ذلك في مصلحة الأمن القومي الأمريكي، خاصة أن مجلس الشيوخ قد أدخل تعديلاً على النص الذي وافق عليه مجلس النواب يمنح الرئيس بوش سلطات واسعة لتعليق العقوبات الواردة في مشروع القانون لاعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية. ويشتمل مشروع قانون محاسبة سوريا على العديد من العقوبات السياسية والاقتصادية ضد سوريا، ويتهمها بمساندة الإرهاب واحتلال لبنان وتهديد الخطط الأمريكية في العراق، إضافة إلى السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. ويرى روبرت بليرد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي أن بعض نصوص المشروع يمكن الاستناد إليها من أجل تخويل واشنطن حق استخدام القوة ضد سوريا، وأشار في ذلك إلى نص عبارة وردت في المشروع تذكر «أعمالاً عدائية من جانب سوريا ضد القوات الأمريكية في العراق»، مؤكداً أن هذا هو السبب الذي دفعه إلى التصويت ضد القانون. ويأتي إقرار مجلس الشيوخ لمشروع قانون محاسبة سوريا بعد تحذير تلقته دمشق من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مستشار الرئيس الفرنسي، موريس جوردو مونتين، الذي حمل رسالة إلى القيادة السورية خلال زيارته إلى دمشق مفادها أن تهديدات واشنطن جدية، وأنها لا تمارس ضغوطاً من خلال هذه التهديدات وإنما تعنيها تماماً، وهذه ثالث رسالة تحذير أمريكية عبر فرنسا إلى دمشق. كما جاء إقرار الكونجرس لمشروع قانون محاسبة سوريا في ظل التهديدات الإسرائيلية لدمشق بتكرار الهجوم على الأراضي السورية إذا ما اقتضت الحاجة. وكان من اللافت للنظر أن هذا الإقرار تم بينما كان وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز يزور الولايات المتحدة الأمريكية، ويوجه المزيد من التهديدات إلى سوريا. (المحرر)

القانون يقسو على سوريا على نحو غير ضروري وقد يلحق الضرر بلبنان أيضاً في ضوء الهيمنة السورية على بلادهم. وبسبب نفوذ لجنة (أيباك) داخل أوساط الكونجرس، فإن هذه القوى تتحسس النفوذ الإسرائيلي على هذا القانون الذي يستهدف فرض العزلة على سوريا، ومن ثمَّ إضعاف موقفها التفاوضي أمام إسرائيل.

ومع أن هذه القوى تتفهم طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط لبنان بسوريا، إلا أنها - في الوقت نفسه - تتمنى تصحيحها. والعلاقة الصحيحة بين لبنان وسوريا - كما تراها هذه القوى - هي تلك القائمة على استعادة سيادة لبنان واستقلاله. ومن هنا، فهي تدعو سوريا إلى بذل جهود جدية وصولاً إلى إحلال وفاق وطني في لبنان، والتطبيق السليم لاتفاق الطائف، وموقف تفاوضي منسق حيال إسرائيل، قائم على المصالح الحقيقية لكل من سوريا ولبنان.

إن التطبيق السليم لاتفاق الطائف، وصياغة موقف تفاوضي حيال إسرائيل يستند إلى التشاور والتنسيق المتكافئين بين الحكومتين السورية واللبنانية، من شأنهما التخفيف من مشاعر الخوف، والحرمان، والريبة السائدة لدى القوى الوطنية اللبنانية، مثلما ينبغي لهما تلبية المتطلبات الأمنية لكل من سوريا ولبنان.

استنتاجات

تظل الدول الضعيفة ذات الموقع الاستراتيجي دائماً عرضة للنفوذ والتأثير الخارجيين، ولبنان ليس استثناءً من هذه القاعدة؛ إلا أن دروس الحرب والتغلغل في لبنان لابد أن تكون قد أسهمت في خلق ثقافة الحذر

والتوجس من الدخلاء. وحتى تتحقق تسوية الصراع في الشرق الأوسط، والانسحاب السوري النهائي من لبنان، فإن ثقافة كهذه، وعبر وحدة وطنية ما بين شتى التجمعات اللبنانية الوطنية، ربما كان لها تأثير إيجابي قوي يصب في مصلحة استقلال لبنان.

بيد أن تطورات الأحداث الأخيرة، سواء في الشرق الأوسط أو في عموم أنحاء العالم، تنبئ بما هو خلاف ذلك. إذ إن كلاً من انهيار عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، والحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، قد جلب المزيد من الغموض والتقلب إلى لبنان والمنطقة، وفاقم حالة عدم الاستقرار والاضطراب فيهما، وزاد من تعقيد الحلول المحتملة.

الهوامش

1. إن جميع الصراعات المسلحة الرئيسية التي جرى توثيقها خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2001 باستثناء ثلاثة فقط، كانت صراعات داخلية تستهدف في جوهرها الهيمنة على السلطة في الدولة أو احتلال أراض فيها. انظر:

http://editors.sipri.se/pubs/yb02/appora.html,1.

2. http://editors.sipri.se/pubs/yb02/intro.html,1.

3. Michael I. Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1990), 5.

4. Iliya Harik, " The Maronites and the Future of Lebanon: a Case of Communal Conflict," in Steven R Dorr and L.T. Neysa M. Slater (eds.) *Security Perspective and Politics: Lebanon, Syria, Israel and the Palestinians* (Washington, D C: Defense Academic Research Program, 1991), 46.

5. Edward E. Azar and Robert Haddad, "Lebanon: An Autonomous Conflict, "a paper presented at the International Studies Association Conference, Anaheim, California, (March 1986), 9-10.

6. See the American Task Force for Lebanon, *Conference on Lebanon: Working Paper* (Washington, D C: American Task Force for Lebanon, 1991), 2.

7. Ibid.

8. Ze'ev Schiff, "Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy," *The Middle East Journal* vol. 38, no. 2 (1984): 221.

9. American Task Force for Lebanon, 52.

10. Theodor Hanf, *Coexistence in War Time Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation* (London: I.B. Tauris & Co. Ltd. Publishers, 1994), 257-259.

11. American Task Force for Lebanon, 52.

12. Ibid., 53.

13. See Hanf, 2.
14. Adeeb Dawisha, "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon," *The Middle East Journal* vol. 38, no. 2 (1984): 229.
15. Ibid., 231.
16. Ibid., 234.
17. Emile Sahiliyeh, "Palestinians Security Fears," in Dorr and Slater, op. cit., 40-41.
18. American Task Force for Lebanon, op. cit., 54.
19. Ibid., 55.
20. Dawisha, op. cit., 232.
21. Eli A. Salem, "A Decade of Challenge," *Beirut Review* vol. 2, no. 3 (1992): 25.
22. Hanf, op. cit., 29
23. Michael C. Hudson, "Washington's Intervention in the Gulf: Toward a New World Order?" in Ibrahim Ibrahim, (ed.) *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1992), 68.
24. Hanf, op. cit., 609.
25. Ibid., 175.
26. Eric V. Thompson, "Will Syria have to Withdraw from Lebanon?" *The Middle East Journal* vol. 56, no. 1 (Winter 2002): 80.
27. Ibid.
28. Hanf, op. cit., 618.
29. American Task Force for Lebanon, op. cit., 93-94.
30. Hanf, op. cit., 623.
31. American Task Force for Lebanon, op. cit., 154-155.

32. تذكر لارا ديب (Lara Deeb) في الدورية *MERIP* «أن ما أثار قدراً مماثلاً من الدهشة لدى البعض هو ذلك الذي لم يحدث في أعقاب الانسحاب. فقد ثبت أن المخاوف من نشوب توتر طائفي بين المسلمين المنتصرين وبين المسيحيين المتعاطفين مع إسرائيل - التي رددتها على نطاق واسع وسائل الإعلام الغربية، وكذلك أرييل شارون عبر PBS, Lehrer News Hours, - لم يكن لها أي أساس».

Lara Deeb, "Lebanon: An Occupation Ends" *MERIP* (May 31, 2000).

33. Ibid.

34. Ibid.

35. Alia Ibrahim, "Hizbullah: The Legitimacy of Islamic Resistance in Lebanon," Unpublished paper, 6.

36. Yotam Feldner, "Escalation Games: Syria's Deterrence Policy, Brinkmanship." *Middle East Research Institute* (May 2001).

37. *Al Hayat*, March 11, 2001.

38. Yotam Feldner, op. cit.

39. Ibid.

40. Ibid.

41. *Al Hayat*, February 1, 2000.

42. Steffan De Mistura, public lecture, "Blue Line, Brown Line, or Red Line." Ambassador's Circle, Lebanese American University, Beirut (May 7, 2002).

43. Eric Thompson, op. cit., 59-60.

44. منذ إبرام اتفاق أوسلو بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، صار لبنان ينتهج سياسة تقوم على عقد صلة ما بين قرارات مجلس الأمن 425 و242 و338.

45. Gary C. Gambill, "Is Syria Losing Control of Lebanon?" *Middle East Quarterly* no. 2 (Spring 2001): 42.

46. "Lebanon and Syria: Internal and Regional Dimensions," a Symposium organized by the Middle East Policy Council, *Middle East Policy* vol. 8, no. i3 (September 2001)

47. Cited in Frederic C. Hof, " A Practical Line: The Line of Withdrawal from Lebanon and its Potential Applicability to the Golan Heights," *Middle East Journal* vol. 55, no. i1 (Winter, 2002):27.

48. Ibid., 25.

49. Ibid., 27.

50. "Pattern of Global Terrorism, 2001," US Department of State, May 21, 2002.

51. Ibid.

52. Patrick Seale, *Daily Star*, June 21, 2002.

53. *The Washington Post*, June 25, 2002.

54. Ibid.

55. 107th Congress, F:\V7\041802/041802.0X3

56. APS Diplomat News Service, April 29, 2002.

57. Ibid.

58. Michael Handel, op. cit., 147.

المراجع

Al - Hayat, February 1, 2000.

_ March 11, 2001.

American Task Force for Lebanon, *Conference on Lebanon: Working Paper* (Washington, D C: American Task Force for Lebanon, 1991).

APS Diplomat News Service, April 29, 2002.

Azar, Edward E. and Robert Haddad, " Lebanon: An Autonomous Conflict, "

Paper presented at the International Studies Association Conference, Anaheim, California, (March 1986).

Dawisha, Adeeb, "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon," *The Middle East Journal* vol. 38, no. 2 (1984).

De Mistura, Steffan., "Blue Line, Brown Line, or Red Line." Ambassador's Circle public lecture, Lebanese American University, Beirut (May 7, 2002).

Deeb, Lara. "Lebanon: An Occupation Ends." *MERIP* (May 31, 2000).

Feldner, Yotam. "Escalation Games: Syria's Deterrence Policy, Brinkmanship." *Middle East Research Institute* (May 2001).

Gambill, Gary C. "Is Syria Losing Control of Lebanon?" *Middle East Quarterly* no. 2 (Spring 2001).

Handel, Michael I. *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1990).

Hanf, Theodor. *Coexistence in War Time Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation* (London: I.B. Tauris & Co. Ltd. Publishers, 1994).

Harik, Iliya. "The Maronites and the Future of Lebanon: a Case of Communal Conflict." In Steven R Dorr and L.T. Neysa M. Slater (eds.) *Security Perspective and Politics: Lebanon, Syria, Israel and the Palestinians* (Washington, D C: Defense Academic Research Program, 1991).

Hof, Fredric C. "A Practical Line: The Line of Withdrawal from Lebanon and its Potential Applicability to the Golan Heights," *Middle East Journal* vol. 55, no. i1 (Winter, 2001).

Hudson, Michael C. "Washington's Intervention in the Gulf: Toward a New World Order?" In Ibrahim Ibrahim, (ed.) *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1992).

Ibrahim, Alia. "Hizbullah: The Legitimacy of Islamic Resistance in Lebanon," Unpublished paper.

"Lebanon and Syria: Internal and Regional Dimensions." Symposium organized by the Middle East Policy Council, *Middle East Policy* vol. 8, no. i3 (September 2001).

"Pattern of Global Terrorism, 2001." US Department of State, May 21, 2002.

Sahiliyeh, Emile. "Palestinian Security Fears." In Steven R Dorr and L. T. Neysa M. Slater (eds.) *Security Perspectives and Politics: Lebanon, Syria, Israel and the Palestinians* (Washington, D C: Defense Academic Research Program, 1991).

Salem Eli A. "A decade of Challenge." *Beirut Review* vol. 2, no. 3 (1992).

Schiff, Ze'ev. "Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy." *The Middle East Journal* vol. 38, no. 2 (1984).

Seale, Patrick. *Daily Star*, June 21, 2002.

Thompson, Eric V. "Will Syria have to Withdraw from Lebanon?" *The Middle East Journal* vol. 56, no. 1 (Winter 2002).

The Washington Post, June 25, 2002.

107th Congress, F:\V7\041802\041802.0X3.

http://editors.sipri.se/pubs/yb02/appora.html.

http://editors.sipri.se/pubs/yb02/intro.html.

نبـــذة عـــن المحاضـــر

وليد مبارك أستاذ مشارك في الشؤون الدولية، ورئيس قسم العلوم الاجتماعية والتربية في الجامعة الأمريكية ببيروت، وقد سبق له التدريس في جامعة إنديانا (Indiana University) (1990 ـ 1992) وجامعة الكويت (1979 ـ 1989). نشر الأستاذ مبارك عدداً كبيراً من المقالات حول لبنان ودولة الكويت ودول خليجية أخرى، وعمل مستشاراً للشؤون اللبنانية لدى وزارة الخارجية الكويتية (1981 ـ 1988). تشتمل قائمة أحدث مؤلفاته على: **احتواء الخوف: البعد الإقليمي للسياسات اللبنانية** – *Victimization of Fear: The Regional Dimension of Lebanese Politics*، و**الخليج في السياسة الخارجية الكويتية** – *The Gulf in the Foreign Policy of Kuwait*، و**الصندوق الكويتي في البيئة السياسية للدول العربية والعالم الثالث** – *The Kuwait Fund in the Context of Arab and Third World Politics*، و**التجربة السياسية الداخلية للكويت وأثرها على دولة الإمارات العربية المتحدة** – *Kuwait's Domestic Political Experience and its Impact on the United Arab Emirates*. وشارك أيضاً في التأليف والتحرير في كتاب عن المواطنة في لبنان، ويحاضر حالياً في ندوة للدراسات العليا حول مركز لبنان في أنظمة دولية مختلفة. حصل البروفسور وليد مبارك على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إنديانا عام 1979.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي-الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية-العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟
د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية
د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وما بعدها

كيشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:

من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ____________________

المؤسسة : ____________________

العنوان : ____________________

ص . ب : ____________ المدينة : ____________

الرمز البريدي : ____________________

الدولة : ____________________

هاتف : ____________ فاكس : ____________

البريد الإلكتروني : ____________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ____________ إلى العدد : ____________)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مـركـز الإمــارات للـدراســات والبحــوث الإستــراتيجيــة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+، فاكس: 6428844-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com ؛ الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-548-1

